الإسرائيليون والفلسطينيون يستأنفون المحادثات غير المباشرة في القاهرة

■ الأراضي المحتلة - رويترز

□ قالت وكالة أنباء «الشرق الأوسط» المصرية إن إسرائيل والفلسطينيين استأنفوا أمس الإثنين (11 أغسطس/ آب 2014) محادثات غير مباشرة بوساطة مصرية في محاولة لإنهاء القتال المستمر منذ شهر في قطاع غزة وذلك بعدما بدا أن هدنة جديدة مدتها 72 ساعة صامدة.

وقال الجيش الإسرائيلي إن صاروخاً واحداً أطلق على منطقة تل أبيب -المركز التجاري لإسرائيل- قبل أن يبدأ سريان الهدنة في منتصف الليلة قبل الماضية وربما يكون قد انفجر في البحر. وقالت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إنها أطلقت هذا الصاروخ.

وكان مسئول إسرائيلي كبير قال أمس الأول (الأحد) إن المفاوضين الإسرائيليين الذين غادروا القاهرة يوم الجمعة الماضي قبل انتهاء هدنة سابقة مدتها ثلاثة أيام سيعودون لمصر لاستئناف المحادثات إذا صمدت الهدنة الجديدة.

وتطالب «حماس» بإنهاء الحصار الإسرائيلي ورفع القيود المصرية على حدود القطاع الساحلي وفتح ميناء بحري في غزة وهو مطلب تقول إسرائيل إنه لا يمكن مناقشته إلا في إطار محادثات مع الفلسطينيين بشأن اتفاق سلام دائم.

واستشهد 1938 فلسطينياً وقتل 67 إسرائيلياً في نحو شهر من القتال بينما دمر القصف الإسرائيلي مساحات واسعة من القطاع المكتظ بالسكان. وحثت وزارة الخارجية المصرية الطرفين على العمل نحو التوصل إلى اتفاق دائم وشامل لوقف إطلاق النار. ويقول مسئولو مستشفيات في غزة إن الشهداء الفلسطينيين غالبهم.

وقال وزير الشئون الاستراتيجية الإسرائيلية أوفال شتاينتز في مقابلة إذاعية أمس إن سحب سلاح الجماعات المسلحة في قطاع غزة أمر حيوي للحفاظ على استمرارية هدنة طويلة الأمد وعبر عن أمله في أن يتم التوصل إلى هذا الأمر عبر القنوات الدبلوماسية وليس باستخدام القوة.

ومن بين النقاط الشائكة في مطلب إسرائيل بالحصول على ضمانات ألا تستخدم «حماس» أي إمدادات يتم إرسالها إلى غزة لإعادة الإعمار في حفر المزيد من الأنفاق التي يستخدمها مقاومون فلسطينيون للتسلل إلى إسرائيل.

وتطالب «حماس» بإنهاء الحصار الاقتصادي لقطاع غزة الذي تفرضه إسرائيل فضلاً عن الإجراءات المشددة التي تتخذها مصر في منطقة الحدود فيما تعتبر القاهرة أن حركة «حماس» تمثل تهديداً لأمنها.

ووفقاً للأمم المتحدة يعيش 450 ألف نازح جراء القتال في قطاع غزة في ملاجئ للطوارئ أو مع عائلات مضيفة. وبلغ عدد المنازل التي دمرت أو تعرضت لأضرار بالغة جراء الهجوم الإسرائيلي نحو 12 ألف منزل.

وفي غزة فتحت المحال التجارية أبوابها وبدت حركة السير عادية بينما كانت العائلات النازحة تعود إلى منازلها التي أجبرت على تركها خلال الهجمات الإسرائيلية وعبروا عن أملهم في أن تستمر هذه الهدنة بعد سلسلة فاشلة من اتفاقات لوقف إطلاق النار.

وأشاد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالهدنة الجديدة وعبر عن أمله في أن تفضي إلى هدنة طويلة. وقال مسعفون إن الغارات الجوية والقصف الإسرائيلي أمس الأول أسفرت عن سقوط تسعة شهداء فلسطينيين في غزة بينهم صبي يبلغ من العمر 14 عاماً وامرأة في ثالث يوم من تجدد القتال منذ انتهاء الهدنة.

وأدت إحدى الضربات الجوية إلى تدمير منزل رئيس بلدية غزة نزار حجازي في الجهة المقابلة لمكتب «رويترز» من الشارع حيث سقط المراسلون ومصورو التلفزيون على الأرض حينما وقع الانفجار.

ونقل أربعة مصابين فلسطينيين جواً إلى أنقرة لتلقي العلاج أمس في أول أشارة على بدء خطة تعهدت تركيا بتنفيذها لإجلاء الآلاف من قطاع غزة. وقالت منظمة إغاثة تركية إنها سترسل سفناً مرة أخرى لتحدي الحصار الإسرائيلي لغزة بعد 4 أعوام من اقتحام قوات كوماندوس إسرائيلية لأسطولها المتجه لقطاع غزة ومقتل عشرة نشطاء.

سيدة فلسطينية تقف أمام باب منزلها المدمر إثر القصف الإسرائيلي على قطاع غزة

مصر والسعودية تسعيان لإقامة جبهة موحدة لمواجهة التشدد

■ الرياض - رويترز

□ اجتمع العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الليلة قبل الماضية وأجريا مباحثات تناولت الجهود المشتركة لمواجهة تيار التشدد الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الاضطرابات التي يشهدها العراق.

وقال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، إيهاب بدوي لوكالة أنباء «الشرق الأوسط» أمس الإثنين (11 أغسطس/ آب 2014) إن الزعيمين «اتفقا على العمل معاً للنهوض بالأمتين العربية والإسلامية... وبذل الجهود لتصحيح الصورة الذهنية عن الإسلام في العالم والتي أضحت مرتبطة بالإرهاب والعنف بعد ما طالها من تشويه». وأضاف أن السيسي والملك عبدالله «استعرضا أيضاً تطورات الأوضاع في العراق في ضوء اتساع دائرة الإرهاب في المنطقة وانعكاسات ذلك على الأوضاع العراقية بصفة خاصة والإقليمية بصفة عامة».

ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي قوله إنه ما من شك في أهمية الاجتماع بين زعيمي البلدين في ضوء الظروف الراهنة التي تشهدها الأمتان العربية والإسلامية.

وأضاف أن حروباً تدور في الخارج فضلاً عن تدخل من قوى أجنبية وفتنة داخلية ومنازعات داخل الأمة العربية في وقت تشتد فيه الحاجة للتضامن والصمود معاً على قلب رجل واحد لدرء هذه المخاطر. وهذه أول زيارة يقوم بها السيسي للسعودية منذ انتخابه رئيساً لمصر هذا العام.

ووجهت اتهامات لمصر والسعودية بالتقاعس بشأن جهود وقف الهجمات الإسرائيلية مما أتاح لإسرائيل مزيداً من الوقت لتدمير حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تدير قطاع غزة. وينفي البلدان هذا الاتهام. ولم تشر وسائل الإعلام في مصر والسعودية إلى تقديم مساعدات مالية جديدة لمصر أو للمؤتمر المرتقب للجهات المانحة.

إلا أن وكالة أنباء الإمارات قالت إن وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد وصل إلى السعودية الليلة قبل الماضية لإجراء محادثات مع نظيره السعودي في مطار جدة. ولم تذكر الوكالة مزيداً من التفاصيل.

الرئيس المصري يؤدي مناسك العمرة في إطار زيارته للسعودية أمس الأول

سحب الجنسية الكويتية من 10 أشخاص بينهم ناشطون

■ الكويت - أ ف ب

□ أعلنت السلطات الكويتية أمس الإثنين (11 أغسطس/ آب 2014) سحب الجنسية من عشرة مواطنين بينهم ناشطون متهمون بالإساءة إلى أمن الدولة.

وأفاد بيان لمجلس الوزراء في ختام جلسته الأسبوعية أن هذا القرار تم اتخاذه استناداً إلى المادة رقم 13 من قانون الجنسية الصادر العام 1959 وينص على سحب الجنسية من «المسيئين» إلى الأمن أو النظام الاجتماعي والاقتصادي في الكويت.

لكن البيان لم يحدد أسماء الذين شملهم القرار.

إلا أن وسائل إعلام محلية ذكرت أن بين هؤلاء الناشط الإسلامي نبيل العوضي القريب من الإخوان المسلمين و الصحافي السابق الذي أصبح متحدثاً باسم حركة العمل الشعبي بقيادة الرئيس السابق لمجلس الأمة أحمد السعدون، سعد العجمي.

وفي 21 يوليو/ تموز الماضي، سحبت الحكومة الجنسية من أحمد جبر الشمري، مالك قناة «اليوم» وصحيفة «العالم اليوم» وأفراد عائلته.

كما أسقطت جنسية النائب السابق، عبدالله البرغش واثنين من اخوته، واخته.

وكانت «هيومن رايتش وتش» نددت بقرار سحب الجنسية من هذه المجموعة مشيرة إلى «حملة واسعة من قمع الناشطين المطالبين بالإصلاحات».

وطالبت الحكومة الكويتية بـ «إعادة الجنسية فوراً ووضع حد لهذه الممارسات». يذكر أن الحكومة أبلغت وزارة الداخلية بضرورة إعادة النظر في جنسية المواطنين الضالعين في «ممارسات تستهدف تقويض الأمن والاستقرار، مشدداً على ضرورة «الضرب بيد من حديد والمواجهة الحاسمة الحازمة مع كل ما من شأنه أن يمس كيان البلاد».

ونددت المعارضة الكويتية بقرار اتخذته الحكومة بإعادة النظر في جنسية المواطنين الذين يعتبرون خطراً على الأمن والاستقرار في البلاد.

وكانت سجلت عدة مواجهات الشهر الماضي بين شرطة مكافحة الشغب ومتظاهرين منددين بتوقيف القيادي المعارض مسلم البراك بتهمة الإساءة للقضاء.

ومعظم الجمعيات المعارضة غير ممثلة في البرلمان الحالي إذ قاطعت آخر عمليتين انتخابيتين.

منع مسئولين كبيرين في «هيومن رايتس» من دخول مصر

■ القاهرة - رويترز

□ قال اثنان من العاملين في منظمة «هيومن رايتس ووتش» أمس الإثنين (11 أغسطس/ آب 2014) إن السلطات المصرية منعت دخول المدير التنفيذي للمنظمة التي تراقب حقوق الإنسان ومسئولة فيها من الدخول «لأسباب أمنية» بعد أن احتجزا بمطار القاهرة 12 ساعة.

ووصل كينيث روث وساره ليا ويتسون إلى القاهرة للمشاركة في نشر تقرير سيطلق اليوم (الثلثاء) بشأن قتل جماعي لمحتجين خلال اشتباكات مع قوات الأمن العام الماضي بعد أن أعلن قائد الجيش في ذلك الوقت عبدالفتاح السيسي عزل الرئيس السابق محمد مرسي المنتمي لجماعة «الإخوان المسلمين» بعد احتجاجات حاشدة على حكمه الذي استمر عاماً.

و»هيومن رايتس ووتش» واحدة من منظمات دولية ومصرية لمراقبة حقوق الإنسان عبرت عن انزعاجها من حملة يتزايد اتساعها على المعارضة منذ عزل مرسي في الثالث من يوليو/ تموز 2013.

وفي تغريدة على موقع «تويتر» صباح أمس قالت ويتسون التي تشغل منصب رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «هيومن رايتس» إنها احتجزت 12 ساعة قبل ترحيلها «لأسباب أمنية».

وأكد عمر شاكر الذي كتب تقرير المنظمة بشأن القتل الجماعي وكان كبير الباحثين فيه لوكالة «رويترز»: منع روث وويتسون من دخول مصر بعد وصولهما إلى مطار القاهرة وأن السلطات احتجزتهما في المطار منذ مساء أمس الأول (الأحد).

وأضاف أن ويتسون استقلت رحلة مغادرة وأن روث استقل رحلة أخرى في وقت لاحق صباح أمس. وقال شاكر لـ «رويترز» إن «هيومن رايتس» التي تتخذ من نيويورك مقراً لها أطلقت النتائج الأساسية للتقرير الذي يقع في 188 صفحة والذي كتب بعد بحث استمر عاماً لكن لم تتلق رداً رسمياً.

تونس ترفض أي تدخل عسكري أجنبي في ليبيا

■ تونس - أ ف ب

□ أعلن وزير الخارجية التونسي منجي الحامدي أمس الإثنين (11 أغسطس/ آب 2014) رفض بلاده «التام» لأي تدخل عسكري أجنبي في جارتها ليبيا التي تشهد منذ منتصف يوليو/ تموز الماضي معارك بين ميليشيات مسلحة متناحرة.

وقال الوزير في تصريح لإذاعة «موزاييك إف إم» الخاصة «نحن نرفض كل تدخل (عسكري) أجنبي في ليبيا... نحن دُول مستقلة ودولُ جوار نسعى إلى مساعدة الإخوة في ليبيا للوصول إلى حل سياسي، لأننا نؤمن في تونس على الأقل، أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة الليبية».

ورداً على سؤال بشأن احتمال توجيه ضربات جوية غربية لأهداف في ليبيا، أجاب الوزير «نحن لا نتوقع مثل هذه الضربات، ولا نشجعها ونرفضها رفضاً تاماً». وترتبط تونس وليبيا بحدود برية مشتركة يبلغ طولها نحو 500 كيلومتر.

وأخيراً عززت تونس من انتشار عناصر الجيش والأمن على طول هذه الحدود تحسباً من توسع المعارك الدائرة في ليبيا. وتشهد العاصمة الليبية طرابلس ومدينة بنغازي معارك ضارية بين الميليشيات المتناحرة منذ منتصف يوليو الماضي.

وعقدت دول جوار ليبيا (تونس والجزائر والسودان والنيجر وتشاد، ومصر) يومي 13 و14 يوليو اجتماعاً لبحث تدهور الأوضاع في ليبيا. ودعت هذه الدول في ختام الاجتماع إلى «وقف كامل العمليات العسكرية في ليبيا» كما حثت «جميع الأطراف والفعاليات السياسية في ليبيا على حلّ خلافاتها عبر الحوار، وانتهاج مسار توافقي».